

Distr.  
GENERAL

S/RES/961 (1994)  
23 November 1994

## مجلس الأمن



### القرار ٩٦١ (١٩٩٤)

الذي اتّخذ مجلس الأمن في جلسته ٢٤٦٥ المعقودة في  
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذا يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذا يشير أيضاً إلى قراراته: ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، و ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٩٢٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وإذا يشير أيضاً إلى بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/54).

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1212)،

وقد نظر أيضاً في تقرير الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدافع السياسية المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، حسبما ورد في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/989).

وإذا يحيط علماً بطلب حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الوارد في الإعلان المشترك المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تمهيداً آخر لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، حسبما ورد في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1144).

وإذا تشير قلقه التغييرات في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقيات السلام، ولا سيما المتعلقة منها بالشرطة المدنية الوطنية واتمام تسريح الشرطة الوطنية، فضلاً عن العناصر المتعلقة ببنقل ملكية الأراضي، وتنفيذ برنامج تيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين ومعوقى الحرب في المجتمع المدني، ومشاكل المستوطنات البشرية، واصلاح النظمتين القضائي والانتخابي، وعدة توصيات للجنة تقصي الحقائق،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بما حققته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من منجزات حتى الآن وبالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص والبعثة دعماً للتنفيذ الكامل للاتفاقات التي وقعتها حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بغية صون السلام وتوطديه وتعزيز المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لاحتواء تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور،

وإذ يرحب باستمرار التزام جميع المعنيين الموجه إلى تحقيق المصالحة والاستقرار والتطور في الحياة السياسية في السلفادور، وفقاً لما ذكره الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤:

٢ - يعيد تأكيد أهمية تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلام تنفيذاً كاملاً وفي حينه، بما في ذلك توصيات لجنة تقصي الحقائق، والمتابعة المناسبة للنتائج التي توصل إليها الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية.

٣ - يعرب عن قلقه لأن عناصر هامة من اتفاقات السلام لا تزال منفذة تنفيذاً جزئياً فحسب؛

٤ - يدعو جميع المعنيين إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مهمتهم المتمثلة في التحقق من تنفيذ جميع الأطراف لالتزاماتها؛

٥ - يبحث حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على مضاعفة جهودهما للتقييد بـ "الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ أهم الاتفاques المعلقة" كيما يتتسنى إتمام تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلام في إطار فترة الجدول الزمني ويطلب إلى الأمين العام موافقة اطلاق مجلس الأمن بصورة منتظمة على حالة تنفيذ الالتزامات المعلقة وعلى عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور؛

٦ - يبحث جميع الدول والمؤسسات الدولية العاملة في ميادين التنمية والتمويل على المساهمة فوراً وبسخاء في دعم تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلام حسبما تطلبه حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني؛

٧ - يوافق على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن تنفيذ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لولايتها؛

٣٠ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور لفترة واحدة أخيرة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ تقريرا عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور، بما في ذلك الوفاء بولايتها وانجازها ويتناول طرائق انسحابها المقرر أن يكتمل في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بصورة تتمشى مع أداء واجباتها بفعالية؛

٩ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ تقريرا عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور، بما في ذلك الوفاء بولايتها وانجازها ويتناول طرائق انسحابها المقرر أن يكتمل في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بصورة تتمشى مع أداء واجباتها بفعالية؛

١٠ - يؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ اتفاقيات السلام تنفيذا كاملا، ويرحب باعتزام الأمين العام النظر في السبل التي تكفل للأمم المتحدة أداء ما تبقى من واجبات التحقق؛ ويدعو الأمين العام إلى أن يُعد، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ذات الاختصاص والدول الأعضاء، طرائق تقديم مزيد من المساعدة إلى السلفادور، في إطار اتفاقيات السلام، للفترة التي تلي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥

١١ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

-----